الأمم المتحدة

S/2015/136

مجلس الأمن

Distr.: General
9 March 2015

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٥ موجَّهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أنقل إليكم موقف حكومة الجمهورية العربية السورية من التقرير الثاني عشر للأمين العام للأمم المتحدة (S/2015/124) حول تنفيذ القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤).

١ - تستهجن حكومة الجمهورية العربية السورية وعلى الرغم من مضي عام كامل على قيام الأمين العام بإصدار تقاريره الشهرية حول الشأن الإنساني في سورية والمعلومات الموثقة المقدمة دوريا من الحكومة السورية إلى الأمانة العامة، استمرار مُعدي التقرير في تسييس هذا الملف، وتجاهلهم للوقائع والمتغيرات على الأرض، بل والتعتيم عليها، وذلك من خلال استخدام وتكرار ذات اللغة النمطية، الهادفة إلى تحميل الحكومة السورية مسؤولية تدهور الوضع الإنساني وعرقلة وصول المساعدات، وقيامهم بالاعتماد على مصادر معلومات ثَبُتَ بأنها ليست ذي مصداقية، وقيامهم بالتعامي في الوقت نفسه، عن حقيقيةٍ أساسيةٍ وهي أن نشوء الأزمة الإنسانية في بعض المناطق السورية وتفاقمها كان بسبب الإرهاب الذي ترتكبه الجماعات الإرهابية المسلحة بحق سورية شعبا وحكومة، ولا سيما ”داعش“ و ”جبهة النصرة“، و ”الجيش الحر“، وغير ذلك من المنظمات الإرهابية المرتبطة والمتفرعة عنها وعن تنظيم القاعدة الإرهابي.

٢ - وفي الوقت الذي تأخذ سورية فيه علما بقيام مُعدي التقرير بتناول الجرائم التي تقترفها الجماعات الإرهابية المسلحة وقيامها بإعاقة وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين بشكل أفضل من التقارير السابقة، فإنها تستغرب، في الوقت نفسه، إصرارهم، في العديد من فقرات التقرير، خاصة في الفقرة (١٩)، على توصيف كل من تنظيمي ”داعش“ و ”جبهة النصرة“ الإرهابيين على أنها ”جماعات المعارضة المسلحة“. وهو الذي لا يمكن تفسيره

130315 120315 15-03664 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

إلا بأحد التفسيرين التاليين، إما أن يكون للأمانة العامة رأيُ آخر حول ماهية هذه الجماعات يتناقض مع قرارات مجلس الأمن، لا سيما القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، أو أنهم لا يقرؤون ما يكتبون، ويكتفون بالقص واللصق من تقرير إلى آخر، وفي كلا الحالتين هم، أي مُعدي التقرير، يقوضون مصداقية هذه التقارير وبالتالي مصداقية الأمم المتحدة ككل. ناهيك عن حقيقةٍ أخرى وهي أن مصطلح ”معارضة مسلحة“ في الأساس غير مستخدم في العلاقات والأعراف الدولية، وأن المتعارف عليه هو وجود المعارضة السياسية التي تبني ولا تهدم، أما الأفراد والعصابات التي تحمل السلاح خارج إطار الدولة، وتقوم بمهاجمة المدنيين وتقويض السلم والأمن الاجتماعيين، فيجب تسميتهم بمسمياتهم الحقيقية المنصوص عليها في كافة التشريعات والقوانين، بالإشارة إليهم بمسمى الإرهابي والعصابات المسلحة الإرهابية.

٣ - لقد بذلت حكومة الجمهورية العربية السورية منذ بداية الأزمة، وما زالت تبذل أقصى جهدها لحماية مواطنيها من الإرهاب، وللاستجابة الفعالة إلى الاحتياجات الإنسانية الأساسية للمتضررين من المدنيين، من الأزمة في جميع أنحاء سورية دونما تمييز، وأيضا تأمين الخدمات الأساسية وإصلاح ما يتم استهدافه من بنى تحتية، بشكل ممنهج من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة، من قطع وتدمير لشبكات المياه والكهرباء. إن الوقائع على الأرض تثبت ذلك، وذلك بعكس ما تحاول الأمانة العامة استخلاصه أو ترويجه من ادعاءاتٍ تشير إلى فشل الحكومة في حماية المواطنين السوريين. ومما يثير الشكوك، المغالطات الواردة في الفقرة (٥٦) حول كيفية معالجة الأزمة الإنسانية في سورية، بما في ذلك تعمد مُعدي التقرير عدم الإشارة إلى ضرورة وأهمية مكافحة الإرهاب وضرورة اتخاذ إجراءات مُحددة وسريعة بحق الدول الإقليمية ومن خارج الإقليم الداعمة للجماعات الإرهابية المسلحة.

وفي هذا السياق نورد بعضا من الحوادث والجرائم التي ارتكبتها الجماعات الإرهابية المسلحة خلال شهر كانون الثاني/يناير (المرفق رقم ١)، علما بأن عدد الضحايا المدنيين الذي تم توثيق إصاباتهم رسميا جراء الاعتداءات الإرهابية بقذائف الهاون، في مختلف المحافظات السورية، بلغ خلال الفترة الممتدة من ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ولغاية ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ١٤٤ شهيدا، منهم ٢٦ طفلا شهيدا، و ٢٣٧ مصابا، من بينهم ٤٨ طفلا.

٤ - تكرر الحكومة السورية تأكيدها على أهمية اعتماد الأمم المتحدة لمقاربة واقعية جديدة في التعاطي مع الأوضاع الإنسانية في سورية ترتكز على الإقرار بأن مكافحة

الإرهاب والقضاء عليه يشكلان بداية النهاية للمعاناة الإنسانية للمواطنين السوريين. ونُذكر هنا مجددا بأن الاحتياجات الإنسانية نشأت أساسا في المناطق التي دخلتها الجماعات الإرهابية المسلحة، والأمثلة على ذلك كثيرة، ويعرفها وعاينها فريق الأمم المتحدة العامل في سورية.

٥ - ترى الحكومة السورية بأن قيام الأمانة العامة بالتقليل من مخاطر التحديات المتمثلة بالسلوكيات الإجرامية للجماعات الإرهابية المسلحة، وعدم تسمية هذه السلوكيات بمسمياتها الحقيقية لا يُساعد على معالجة الأزمة الإنسانية، بما في ذلك، إغفال مُعدي التقرير لتداعيات منع الجماعات الإرهابية المسلحة لعمليات إيصال المساعدات الإنسانية إلى المتضررين من المواطنين السوريين في المناطق التي تنشط فيها تلك الجماعات، أو مصادرتها لصالح عناصرها أو بيعها إلى المواطنين بأسعار باهظة، أو وضع ملصقاتهم وشعاراتهم عليها لتوزيعها على أنها مساعدات مقدَّمة من قبلهم، كما حصل في مناطق كلٍ من دير الزور والرقة وحلب.

٦ - إن جهد حكومة الجمهورية العربية السورية في إيصال وتيسير المساعدات الإنسانية بات حقيقة واضحة للقاصي والداني، وينبغي على الأمم المتحدة الإقرار بأنه لولا جهود الحكومة السورية وتعاونها مع منظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة والتنسيق المباشر فيما بينهم، ولولا الحماية التي توفرها الحكومة السورية لأفراد وقوافل الأمم المتحدة، ولولا الآلاف من متطوعي منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، لما تمكنت الأمم المتحدة، على مدى السنوات الماضية، من إيصال المساعدات الإنسانية والإغاثية داخل سورية إلى الملايين. ولعل لغة الوثائق تُعد أوثق دليل على حقيقة ما تم إنجازه في سورية في المجال الإنساني: فقد تم الوصول في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وبحسب منظمات تابعة للأمم المتحدة، وعلى سبيل الذكر لا الحصر، إلى ٣,٤ مليون مستفيد من المساعدات الغذائية، وقرابة ٣٤٥ ألف مستفيد من المساعدات الطبية من داخل الأراضي السورية. ونكرر هنا بأن الوقائع على الأرض، تستمر بإثبات انتفاء جدوى إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود في تحقيق الغايات الإنسانية التي ادُعي بأن القرارين ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) قد جاءا لتحقيقها. والدليل على ذلك أن الأمم المتحدة لم تقم بإيصال المساعدات للمناطق الأكثر تضررا في كلٍ من الرقة ودير الزور عبر الحدود، بل كان تركيز الجانب الأممي على إيصال المساعدات إلى مناطق أخرى في إدلب ودرعا وحلب وحماة واللاذقية لأسباب سياسية معروفة، على الرغم من إمكانية الوصول إليها من داخل الأراضي السورية. وعليه نُكرّر بأنه يتوجب التركيز من قبل الأمم المتحدة على إيصال مختلف المساعدات

الإنسانية والإغاثية من داخل الأراضي السورية، وبالتعاون والتنسيق التامين مع حكومة الجمهورية العربية السورية والهلال الأحمر العربي السوري، لضمان وصولها إلى مستحقيها من المدنيين المتضررين.

٧ - تعيد الحكومة السورية التأكيد بأن المقاربة الصحيحة الواقعية للملف الإنساني توجب التأكيد على النقاط الأساسية التالية، والتي كنا قد أشرنا إليها بالتفصيل في ردودنا السابقة، وهي:

- العمل جديا على معالجة السبب الرئيسي لنشوء الأزمة الإنسانية في بعض المناطق السورية، والمتمثل بالإرهاب الذي تمارسه الجماعات الإرهابية المسلحة المدعومة إقليميا ودوليا، بما فيها تلك المرتبطة بتنظيم القاعدة. والمطلوب اليوم هو التعاون والتنسيق الكاملين مع الحكومة السورية في مجال مكافحة الإرهاب لإنهاء الأزمة الإنسانية في سورية، وذلك من خلال العمل على وقف دعم وتمويل الإرهاب والتحريض عليه وتجفيف منابع تمويله، ووقف تدفق الإرهابيين الأجانب عبر الحدود إلى سورية، انسجاما مع قرارات مجلس الأمن.

- ضرورة الرفع الفوري للإجراءات القسرية أُحادية الجانب التي فرضتها بعض الدول على الشعب السوري، والتي أضرت بشكل مباشر بالأوضاع المعيشية للمواطنين السوريين.

- الإقرار بوجوب تعزيز تعاون الأمم المتحدة وتنسيقها مع الحكومة السورية ضمانا لوصول المساعدات إلى مستحقيها الفعليين من المدنيين في كافة المناطق السورية ودون تمييز، وعدم وقوعها تحت أيدي الجماعات الإرهابية المسلحة أو تسليمها لهم، كما حدث مرارا. وضرورة التعاون والتنسيق التامين مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري باعتبارها الشريك الرئيسي للأمم المتحدة في القيام بتلك النشاطات في جميع أنحاء سورية.

- أهمية، بل ضرورة أن تتطابق سياسات الأمانة العامة مع ميثاق الأمم المتحدة والشرعية الدولية والأحكام الناظمة للعمل الإنساني، ومع قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، بالإضافة إلى قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥).

- معالجة معضلة نقص التمويل الذي شكل أحد العوائق الرئيسة في تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٤، حيث لم تتجاوز نسبة تمويل الخطة حتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ ما نسبتها لـ ٣٩ في المائة.

- توقف موظفي الأمم المتحدة عن الإدلاء بتصريحاتٍ وإصدار تقارير تتضمن تقديراتٍ مضللة وأرقاما غير دقيقة وغير موثوقة المصدر حول الوضع الإنساني في سورية بدوافع مُسيّسة، مما يؤثر سلبا على مصداقية وصحة ودقة العمل الإنساني، ومنها هذا التقرير، الذي اعتمد في الكثير من مصادره على شهادات وتقارير غير موثوقة صادرة عن جهات تُناصب العداء لسورية وشعبها، ولا سيما تقارير ''لجنة التحقيق الدولية الخاصة بسورية''، والتي اتسمت تقاريرها بالتسييس وعدم الموضوعية والعدوانية واعتمادها على معلومات مقدمة من تنظيمات إرهابية مسلحة امتهنت الارتزاق من القتل والذبح والتدمير.

٨ - كما تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية مجددا، وفيما يختص بالمساعدات الإنسانية عبر الحدود مع دول الجوار، على التالي:

- وجوب التزام مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (الأوتشا) بتقديم لوائح تفصيلية بالمواد والمساعدات التي يتم تمريرها عبر الحدود إلى مختلف المناطق في سورية، بما في ذلك الإشارة إلى الجهات التي يتم تسليم المواد إليها، ومعايير تقييم الاحتياجات في المناطق المقترح التوزيع فيها، وعدد المستفيدين والآلية المعتمدة في التوزيع. والتأكيد على ضرورة اعتماد منظمة الهلال الأحمر السوري شريكا أساسيا في توزيع المساعدات الداخلة عبر الحدود، هذا وما زال طلب الحكومة السورية من المنسق المقيم للأمم المتحدة في سورية موافاتها بلائحة الشركاء التنفيذيين للأمم المتحدة في إطار تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بدون جواب.

- ضرورة امتلاك الأمم المتحدة لآلية مراقبة فعالة تضمن وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها الفعليين في المناطق التي تنشط فيها الجماعات الإرهابية المسلحة، وعدم الاكتفاء بمراقبة وصول الشحنات إلى النقطة الحدودية من الطرف الآخر، حيث يتم تسليمها إلى جهات مجهولة الهوية ومشبوهة الارتباطات، وذلك ضمانا لاحترام قرارات مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢١٩٩ (٢٠١٥). لقد نبهت سورية الجانب الأمم من مخاطر استغلال قراري مجلس الأمن ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) من قبل

بعض الأطراف الإقليمية لإيصال الدعم للجماعات الإرهابية بذريعة إيصال المساعدات الإنسانية عبر ذات المعابر التي تسلكها الأمم المتحدة، ما يعرض العمل الإنساني للمخاطر.

- وجوب الضغط على تركيا لتتوقف عن استخدام المعابر الحدودية غير الرسمية لإدخال الأسلحة وأدوات القتل وتهريب الإرهابيين إلى سورية. بالإضافة إلى الضغط على السعودية لتتوقف فورا عن استخدام المنافذ الحدودية بين الأردن وسورية التي يستخدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لإدخال الأسلحة والمساعدات لجبهة النصرة وغيرها من الجماعات الإرهابية، الأمر الذي يُحمّل الأمم المتحدة مسؤولية أخلاقية وسياسية لمنع ذلك.

- التوقف عن محاولة إضفاء الطابع الشرعي على العمل غير القانوني للمنظمات غير الحكومية الناشطة في بعض المناطق الحدودية في الشمال والجنوب تحت ذرائع إنسانية واهية، الأمر الذي يُشكّل سابقة خطيرة سيكون لها تداعيات سلبية جدا على مصداقية العمل الإنساني في سجل منظمة الأمم المتحدة.

٩ - إن الحكومة السورية، وعلى الرغم من التسييس الصارخ والمُفتعل للملف الإنساني، مستمرة بتسهيل جهود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، بالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، للوصول إلى العديد من المناطق المصنفة صعبة الوصول، بما فيها المناطق الساخنة في محافظات ريف دمشق وحمص وحلب وإدلب، بالإضافة إلى تلك المساعدات التي تقوم منظمة الهلال الأحمر العربي السوري بإيصالها إلى المناطق الساخنة. (طيا ''المرفق ٢''، المتضمن أمثلة على ما تم إيصاله من المساعدات الإنسانية، بتسهيلات مقدمة من الحكومة السورية بالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، إلى العديد من المناطق المصنفة صعبة الوصول والساخنة).

١٠ - ترفض الحكومة السورية ادعاء مُعدّي التقرير، ولأسباب سياسية أصبحت مكشوفة، بأنَّ الحكومة تحاصر مناطق في أنحاء مختلفة من سورية، وتمنع إيصال المساعدات إليها، الأمر الذي يجافي الحقيقة. فإذا كانت الأسلحة والإمدادات القتالية تصل هذه المناطق التي تتواجد الجماعات الإرهابية بداخلها، والتي ما زال التقرير يُصرُّ على وصفها بـ ''جماعات معارضة مسلحة''، فكيف يقال بأنها محاصرة؟ علما بأنَّ هذه المناطق تُستخدم في شن الهجمات الصاروخية العشوائية على الأحياء المدنية الآمنة في كلٍّ من دمشق وحلب وحمص، والتي أدت، خلال الفترة التي يُغطيها التقرير، إلى سقوط عشرات الشهداء والجرحى من المدنيين

نتيجة الأعمال الإرهابية التي قامت بها الجماعات الإرهابية المسلحة المتمركزة في تلك المناطق.

- لا زالت الجماعات الإرهابية المسلحة المستمرة في محاصرة مخيم اليرموك من الداخل على سبيل المثال، وتمنع وصول الأفرقة الإنسانية إلى مواقع توزيع المساعدات الإنسانية فيه، عبر قيام الإرهابيون بإطلاق النار من داخله على المواطنين وعلى الفرق الإغاثية، وهو ما منع إيصال المساعدات على مدى ٢٩ يوما خلال شهر كانون الثاني/يناير من خارج المخيم إلى داخله. وفي هذا الصدد تستغرب حكومة الجمهورية العربية السورية عدم صدور أي إدانة من قبل المسؤولين في الأمانة العامة للأمم المتحدة لذلك خلال تلك الفترة.

- ذات الشيء ينسحب على قرى الغوطة الشرقية، حيث تمنع الجماعات الإرهابية المسلحة المدنيين من الخروج من تلك المناطق بل تتخذهم دروعا بشرية، وتستولي على المساعدات الإنسانية التي يحصلون عليها. وفي المقابل، تبذل الحكومة السورية كل جهد ممكن لإخراج المدنيين من تلك المناطق، حيث بلغ عدد من تم إخراجهم ٩ ٠٠٠ مواطنا من الغوطة الشرقية، بما فها دوما، غالبيتهم من الأطفال والنساء، فروا من المعاملة الوحشية التي يتلقونها من الجماعات الإرهابية المسلحة، والتي أشار إليها التقرير في الفقرة (١٠) منه، إلى كنفِ الدولة التي قامت بدورها باستقبالهم وتأمين احتياجاتهم من المساعدات والخدمات الأساسية والعلاج.

- من المستغرب إصرار الجانب الأممي على طلبات إيصال مساعدات إنسانية إلى مناطق مثل دوما، بتاريخ ٥ شباط/فبراير ٢٠١٥، وهو التاريخ الذي طلبت الأمم المتحدة فيه من موظفيها البقاء في مساكنهم يومي ٤ و ٥ شباط/فبراير ٢٠١٥، بسبب تهديدات الجماعات الإرهابية المسلحة في دوما بقصف دمشق بالصواريخ.

١١ - تكرر الحكومة السورية بأنها تُحمِّل الجانب الأممي مسؤولية أية نتائج سلبية قد تطرأ على القطاع الزراعي ومنظومة الحياة النباتية والحيوانية نتيجة إدخال أية مواد زراعية أو حيوانية بطريقة غير مشروعة اعتبارا من تاريخ اعتماد مجلس الأمن للقرار رقم ٢١٦٥ (٢٠١٤). وقد تم إبلاغ ممثل الأمم المتحدة في سوريا بأنه لوحظ انتشار بعض المواد الزراعية والبذار المعدلة وراثيا في محافظتي حلب وإدلب مصدرها الرئيسي الكيان الإسرائيلي، تم شحنها إلى تركيا وإعادة تعبئتها على أنها منتجات تركية.

١٢ - في الوقت الذي ترفض الحكومة السورية الادعاءات الواردة في تقرير الأمين العام حول استهداف القوات المسلحة السورية للمدنيين بشكل عشوائي، فإنها تؤكد على أنَّ الجيش العربي السوري يقوم بواجبه الدستوري والأخلاقي في حماية المواطنين السوريين من خطر الجماعات الإرهابية المسلحة، ومنعهم من ارتكاب جرائمهم ضد السوريين أينما تواجدوا، ومن استهداف قوافل المساعدات الإنسانية. وأوثق دليل على ذلك أن المُهجَّرين قسرا من بيوتهم يلجؤون إلى المناطق التي تتمتع بحماية الجيش العربي السوري، حيثُ تسعى الحكومة السورية، في نفس الوقت، وبشكل جاد، إلى تحقيق الحل السياسي وإجراء المصالحات المحلية، التي تمثل استراتيجية وطنية لسورية. ومما تجدر الإشارة إليه هو أن سوريا كانت قد أكدت في مؤتمر جنيف على ضرورة إعطاء الأولوية لمكافحة الإرهاب وإنجاز المصالحة الوطنية لتحقيق الحل السياسي بين السوريين وبقيادة سورية.

١٣ - أعلنت سورية سابقا، وتؤكّد مجددا، استعدادها وجاهزيتها للتعاون الإقليمي والدولي، من خلال إنشاء تحالف دولي أو إقليمي يحظى بدعم الشرعية الدولية، أو عبر التعاون الثنائي، لمكافحة الإرهاب، وأنها تدعم أي جهد دولي يصب في مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله ومسمياته على أن يتم هذا الجهد في إطار الحفاظ الكامل على حياة المدنيين واحترام السيادة الوطنية ووفقا للمواثيق الدولية. لقد أكدت سورية مرارا بأنه ينبغي على الدول الداعمة للإرهاب في سورية، أن تأخذ العبر من الوقائع والتجارب السابقة، وتدرك بأنَّ التهديد الناشئ عن تفاقم آفة الإرهاب سيتعدى سورية ودول المنطقة، ليصل إلى كل دول العالم، وخصوصا تلك الحاضنة والداعمة والممولة له، وأنَّ ما حدث من أعمال إرهابية في فرنسا وغيرها مؤخرا أثبت صوابية الموقف السوري.

١٤ - تُكرِّر حكومة الجمهورية العربية السورية مجددا موقفها المتمثل في أنَّ حلّ الأزمة في سورية هو حلّ سياسي سلمي، أساسه الحوار السوري - السوري وبقيادةٍ سورية. وفي هذا السياق تدعو المجتمع الدولي إلى دعم هذه الجهود، بما في ذلك المشاورات التمهيدية التي عقدت في موسكو بتاريخ ٢٦-٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، والتي شاركت فيها الحكومة السورية وممثلين عن المعارضات، وتطلب من الدول الداعمة الممولة للإرهاب وللجماعات الإرهابية المسلحة، ولا سيما السعودية وقطر وتركيا وفرنسا، بالكف فورا عن هذا الدعم والتمويل والتدريب، وتأمين المأوى والملاذ لهم، لأنَّ خطر هؤلاء الإرهابيين لن يُصيب سوريا فحسب، بل سيمتدُّ نار حقدهم الأعمى ليُصيب كافة دول العالم.

١٥ - تؤكد حكومة الجمهورية العربية السورية، على الرغم من الملاحظات التي أوردناها أعلاه، والتسييس الكبير الذي تعرض له الملف الإنساني في سورية عبر العديد من التقارير

والتصريحات المضللة والمسيسة، فإنها مستمرة بتعاونها مع الأمم المتحدة وبتسهيل جهود وكالاتها الإنسانية وغيرها من المنظمات الدولية بالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر السوري للوصول لكافة المواطنين المتضررين جرّاء الجرائم التي ترتكبها الجماعات الإرهابية المسلحة في جميع المناطق، بما في ذلك تلك المصنفة بأنها مناطق صعبة الوصول، وذلك انطلاقا من مسؤولياتها الدستورية تُجاه مواطنيها ومن موقفها الثابت المتمثل في أنّ الملف الإنساني وتداعياته يُشكلان أولوية لديها. إنّ تكامل هذه الجهود مع الجهود الوطنية عامل أساسي في ضمان سلامة إيصال المساعدات إلى مستحقيها، مع الإشارة إلى أن الحكومة السورية مستمرة في تحمل الجزء الأكبر من حجم الاستجابة الإنسانية، ولا سيما في ظل نقص التمويل الذي شكل أحد أهم معوقات تنفيذ خطة الاستجابة لعام ٢٠١٤ وخلال الشهرين الأول والثاني من العام ٢٠١٥.

(توقيع) بشار الجعفري
السفير
الممثل الدائم

المرفق ١

بعض الجرائم التي ارتكبتها ”داعش“ - ”جبهة النصرة“ - ”الجيش الحر“ - ”جيش الإسلام“ وغيرها من الجماعات الإرهابية المسلحة

- بتاريخ ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، سقطت قذيفة على مشفى الزهراوي في منقطة العباسيين في مدينة دمشق، ما أدى إلى وقوع أضرار مادية في المبنى دون وقوع إصابات.
- بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة برمي قذائف هاون وصواريخ على قريتي قرمص ومريمين في محافظة حماة، ما أدى إلى استشهاد سيدة وإصابة خمسة مدنيين بشظايا.
- بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة برمي أكثر من ٧٠ قذيفة هاون على الحي الأوسط من مدينة بصرى في محافظ درعا، ما أدى إلى استشهاد ثلاثة مدنيين وإصابة آخرين بشظايا.
- بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة برمي أكثر من ٤٠ قذيفة صاروخية عيار ١٠٧ مم وقذائف هاون على الأحياء المدنية في دمشق، أدَّت إلى وفاة ستة مواطنين، وجرح أكثر من ٥٣ آخرين، بينهم أطفال، بالإضافةِ إلى إلحاق أضرار بالممتلكات العامة والخاصة.
- بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة بإطلاق النار على السيارات العابرة على طريق عام دمشق - الزبداني، ما أدى إلى استشهاد مدنية وإصابة ثلاثة آخرين.
- بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة برمي قذائف هاون واسطوانات غاز على حيي الخالدية والأشرفية في مدينة حلب، ما أدى إلى استشهاد ثلاثة مدنيين وجرح ١٨ آخرين.
- بتاريخ ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة برمي قذائف صاروخية على مدينة اللاذقية، أدت إلى استشهاد خمسة مدنيين وجرح ١٩ آخرين.

- بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة برمي قذائف الهاون والصواريخ على أحياء في مدينة دمشق أدت إلى استشهاد سيدة وطفلة وإصابة سيدة أخرى.

- بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة برمي قذيفة هاون سقطت على مبنى القنصلية الروسية في دمشق، وأدت إلى وقوع أضرار مادية.

- بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة برمي أكثر من ٢٠٠ قذيفة هاون واسطوانات غاز وصواريخ محلية الصنع باتجاه مدينة أريحا في محافظة إدلب، أدت إلى استشهاد مدني وجرح ١٧ آخرين.

- بتاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة بتفجير عبوة أثناء مرور حافلة ركاب عامة في منطقة التيم في محافظة دير الزور، ما أدى إلى استشهاد مدني وإصابة آخر.

- بتاريخ ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة برمي قذيفتين صاروخيتين، نوع غراد، على مدينة السلمية في محافظة حمص، أدت إلى إصابة ستة مدنيين.

- بتاريخ ١ شباط/فبراير ٢٠١٥، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة بتفجير عبوة ناسفة في حافلة ركاب في محافظة دمشق، ما أدى إلى استشهاد ستة مدنيين وإصابة أكثر من ٢٣ آخرين.

- بتاريخ ١ شباط/فبراير ٢٠١٥، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة برمي قذائف هاون على أحياء مساكن السبيل والشهباء والحمدانية في محافظة حلب، ما أدى إلى إصابة ١١ مدنيا.

- بتاريخ ٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، قامت جماعة إرهابية مسلحة بخطف مدني وسيارته على طريق عام دمشق – السويداء.

- بتاريخ ٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة برمي قذيفة صاروخية سقطت أمام المدرسة الأمريكية في مدينة دمشق، أدت إلى إصابة عدد من المدنيين.

- بتاريخ ٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة في بساتين دوما بعمليات قنص باتجاه مخيم الوافدين، ما أدى إلى استشهاد طفل.
- بتاريخ ٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة بخطف الشيخ محمد خير منير الطرشان، معاون مدير معهد الفتح الإسلامي ونائب مفتي مدينة دمشق.
- بتاريخ ٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة برمي قذائف هاون على قرية ناعور شطحة في محافظة حماة، ما أدى إلى إصابة طفل بشظايا.
- بتاريخ ٤ شباط/فبراير ٢٠١٥، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة برمي قذيفة هاون واسطوانة غاز على محلة التلل في مدينة حلب، ما أدى إلى إصابة خمسة مدنيين.
- بتاريخ ٥ شباط/فبراير ٢٠١٥، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة برمي ١١٥ قذيفة صاروخية وقذائف هاون على أحياء مدينة دمشق، ما أدى إلى استشهاد ستة مدنيين وجرح ٣٥ آخرين.
- بتاريخ ٩ شباط/فبراير ٢٠١٥، قامت الجماعات الإرهابية المسلحة برمي ٢٠٠ قذيفة هاون واسطوانات غاز وصواريخ محلية الصنع باتجاه قرية الفوعة في محافظة حماة، ما أدى إلى استشهاد ٥ مدنيين وإصابة ١٩ آخرين.

المرفق ٢

أمثلة على ما تم إيصاله من مساعدات إنسانية بتسهيلات مقدمة من الحكومة السورية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية بالتعاون مع منظمة الهلال الأحمر العربي السوري، بالإضافة إلى المساعدات التي تقدمها منظمة الهلال الأحمر العربي السوري

- قام الهلال الأحمر العربي السوري بإيصال مساعدات إنسانية (غذائية وغير غذائية وصحية) مقدمة من المنظمات التابعة للأمم المتحدة من داخل الأراضي السورية إلى جميع المحافظات بما فيها الحسكة وحلب ودرعا وإدلب وحماة ما عدا الرقة ودير الزور، وقد بلغ إجمالي ما تم إيصاله من المواد الغذائية ٨٩٧ ٢٨٣ سلة غذائية (وشملت ٢٧٦ ٢٩ سلة إلى حماة وريفها – ٢٠١ ١١ سلة إلى إدلب وريفها (سراقب أريحا – جسر الشغور – كفريا – الفوعة – مطحنة) – ٢٢ ١٢٨ سلة إلى درعا وريفها – ٤٨٦ ٥٠ سلة إلى حلب وريفها).

- قام الهلال الأحمر العربي السوري بإيصال مساعدات إنسانية مقدمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر من داخل الأراضي السورية إلى غالبية المحافظات بما فيها إدلب وحماة، حيث بلغ إجمالي ما تم إيصاله ٥٩٠ ٥٣ سلة غذائية. ومن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر سلل غذائية، بلغ الإجمالي المقدم ٨٣٤ ١٤ سلة إلى محافظات حماة وحمص وحلب.

- قام الهلال الأحمر العربي السوري بإيصال مساعدات إنسانية (مواد غذائية وغير غذائية وصحية) مقدمة من المنظمات غير الحكومية الأجنبية العاملة في سوريا (تضمنت ٥١٤ ٣٦ سلة غذائية في كل من ريف دمشق – دمشق – حلب – درعا – اللاذقية، و ٩٤٣ ٣٠ سلة صحية في العديد من المحافظات بما فيها درعا وحماة وريف دمشق).

- في شهر كانون الثاني/يناير استمر منع الجماعات الإرهابية المسلحة التي تحاصر مخيم اليرموك لعمليات إدخال المساعدات الإنسانية للمدنيين داخل المخيم عبر إطلاق النار والقنص مما أدى إلى استشهاد عدد من المدنيين ممن كانوا يحاولون تقديم هذه المساعدات، وقد كان نائب ممثل الأونروا وممثل منظمة التحرير الفلسطينية وآخرون شهودا على هذه الجرائم.

- قام الهلال الأحمر السوري بالاستجابة للاحتياجات الطارئة لعدة آلاف من السوريين المتضررين ممن تم إخراجهم في منطقة دوما في شهر كانون الثاني/يناير من تحت سيطرة الجماعات الإرهابية المسلحة بالتعاون مع كل من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين ومنظمات غير حكومية أجنبية.

- تمكن برنامج الأغذية العالمي، من توزيع مساعدات غذائية لحوالي ٣,٤ مليون شخص في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

- تمكن منظمة الصحة العالمية من إيصال مساعدات طبية إلى حوالي ٣٤٥ ألف شخص بما في ذلك إلى المناطق المصنفة بأنها صعبة الوصول أو ساخنة في ريف دمشق (دوما) وفي حمص وريفها.

- قامت وزارة الصحة خلال الفترة ما بين ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ ولغاية ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بالموافقة على طلبات المنظمات الدولية لنقل الأدوية والمساعدات الطبية (أدوية – لقاحات – مواد طبية – تجهيزات طبية)، حيث تم إرسال شحنات طبية (١١٢ شحنة) بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية اللاجئين والأونروا وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الهلال الأحمر العربي السوري إلى غالبية المحافظات السورية بما فيها إلى مناطق مصنفة على أنها صعبة الوصول في ريف دمشق (دوما) وريف درعا وإدلب وحلب وحماة وحمص والحسكة.

- نعيد التأكيد على أن تجربة إيصال الأمم المتحدة لمساعدات إنسانية إلى مدينة المعضمية ومشاهداتها داخل المدينة تؤكد عدم وجود أي حصار للمدينة، ونزوح المدنيين المتبقين في منطقة داريا إلى المعضمية، وقد بلغ عددهم ٠٠٠ ٤ مواطن، وذلك خلافا لما قصر تقارير الأمانة العامة على ادعائه حول المعضمية وداريا بما فيها التقرير قيد المناقشة، الأمر الذي من شأنه التشكيك في مصداقية هذا التقرير.

- جددت الحكومة السورية موافقتها لبرنامج الغذاء العالمي لإدخال مساعدات إنسانية عبر معبر نصيبين على الحدود السورية التركية لإدخال ٠٠٠ ٤٦ حصة غذائية لمحافظة الحسكة، خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.